

الندوة العلمية حول "العدوان على غزة في ظل القانون الدولي" بجامعة قسنطينة

ضرورة الإسراع في تحريك دعوى جنائية ضد الكيان

● أي اتفاقية لتحديد المستقبل الفلسطيني تستوجب استفتاء شعبيا

دعا المتدخلون، خلال فعاليات الندوة العلمية حول "العدوان على غزة في ظل القانون الدولي، الموقف، الآليات والأثار" المقامة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة، إلى ضرورة البحث في طرق تحريك دعوى جنائية ضد الكيان الغاصب، والتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية للامة العربية، مع التأكيد أن أي اتفاقية لتحديد مصير المستقبل الفلسطيني تستوجب استفتاء شعبيا.

بالقاضي جولد ستون الذي قدم في 2006 تقريرا عن الجرائم التي حدثت في فلسطين، وأضاف أن أكبر دولة ارتكبت انتهاكا فادحا للقانون الدولي هي إسرائيل. فممنذ بداية عملياتها العسكرية، ورغم انسحابها من غزة، إلا أنها تبقى دولة احتلال بمفهوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي أكدت أن الوضع يعتبر استيطانا وخرقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي بصفة عامة.

وقد أكد المتدخل أن الانتهاكات المرتكبة الآن في غزة من طرف إسرائيل، هي خرق لجميع الالتزامات الواجبة على عانتها باعتبارها دولة احتلال ومن واجبا تطبيق الاتفاقيات الدولية، لا سيما اتفاقية جنيف 04 ولاحقة لاهاي.

التكليف القانوني للنزاع

وفي هذا السياق، تحدثت الدكتورة خديجة بركاني عن "التكليف القانوني للنزاع في غزة" وقرض الحصار على غزة، متسائلة إذا كان إقرارا رسميا بانتهاك القانون الدولي الإنساني، يقرض الحصار على غزة ولجونها لكل هذا الدمار.

وأضافت أن دولة الاحتلال تحاول تميع الوضع القانوني لقطاع غزة، زاعمة أنها ليست سلطة احتلال، بعد أن رجحت أنها الدبلوماسية والإعلامية لهذه الفكرة في مختلف الأوساط، وبناء على ذلك، فإن ما يقوم به جيشها هو دفاع عن المدنيين الإسرائيليين الأمنين كآية دولة تدافع عن مواطنيها.

وأكدت المتحدثة أن "الحق يحتاج لسيف يحميه وأن السيف يحتاج لحق يهديه". هذه المقولة، كما قالت، هي ما يبين العلاقة بين العمل العسكري والمجهودات السياسية والدبلوماسية لإقامة دولة وتحرير الأراضي المحتلة، حيث أن أي انتصارات عسكرية لن تتوخ بشيء ملموس على أرض الواقع دون عمل سياسي ودبلوماسي حثيث على مستوى منظمة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، لاسترجاع ما سلب من الفلسطينيين ومنهم الحق في إقامة دولة واضحة الحدود دون أي تدخل أجنبي وتصفية آخر معازل الاستعمار.

وأن أي إجراء أو أي اتفاقية مصيرية لتحديد مصير المستقبل الفلسطيني، يفترض، كما قالت، أن يمر عبر استفتاء شعبي لضمان التعبير الحقيقي عن وجهة نظر الشعب الفلسطيني.



موضعا أن الحكومة والشعب الجزائري لهما موقف ثابت وداعم لحق الشعب الفلسطيني في أرضه، ويتجلى ذلك من خلال الدعوة إلى محاكمة قادة الكيان الغاشم أمام المحاكم الدولية، وعلى ضوء هذا، قال المدير، إنه لا بد من ربط الطلبة بتاريخهم وامتدادهم وبلورة أفكارهم حول القضايا الإنسانية بصورة موضوعية وعلمية والعمل على تكوين الطلبة في مجال القانون الدولي الإنساني.

انتهاكات القانون الدولي الإنساني

من جهته، أكد الدكتور محمد بلقاسم رضوان، المستشار القانوني السابق للجنة الدولية للصليب الأحمر، بعثة الجزائر، خلال مداخلة المعنونة بوضع الأراضي الفلسطينية، 75 سنة من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، أنه ومنذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1948، ارتكبت قواتها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، شملت القتل والإصابة للمدنيين العزل.

ولقد وكّمت منظمات حقوق الإنسان الدولية هذه الانتهاكات، كما قال، وطالبت المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقفها، لكن إسرائيل ترفض هذه الاتهامات وتدعي أنها تتصرف دفاعا عن أمنها. وأشاد المتحدث في تصريح خص به "الخبر"

وكان من الضروري، كما قال، التطرق للوضع الراهن في قطاع غزة والعدوان الهجمي الوحشي على أهلها، والقصف العشوائي وما يجري من استهداف للمدنيين، وتهديم للمساكن والمستشفيات والمساجد والكنائس وغيرها من البنى التحتية، من خلال عمل أكاديمي موضوعي يتناول الوضع في غزة، تحت مظهر القانون الدولي الإنساني بغية تمحيص ما هو كائن وما يجب أن يكون.

وأضاف المتحدث أن الإشكالية المطروحة توجب معرفة موقف القانون الدولي الإنساني والجنائي بقواعده ومبادئه وأحكامه من الوضع في قطاع غزة في إطار تطورات الصراع اثر طوفان الأقصى.

معالجة ما يجري في غزة

وتأتي هذه الندوة، حسب رئيس الجامعة، الدكتور سعيد دراجي، لتحقيق جملة من الأهداف العلمية، بدءا بتنمية الشعور الديني والوطني بمكانة القضية الفلسطينية في نفوس المسلمين عامة وكل أنصار الحق أينما وجدوا، ومعالجة ما يجري في غزة من وجهة النظر العلمية الأكاديمية القانونية والشريعة. وقد ندد المتحدث بالاختراق الواضح والصريح للقانون الدولي، أمام عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرارات حاسمة في ظل ما يحصل اليوم في غزة.

م. صوفيا

● أوصى المشاركون بالتدخل لإعادة النظر في المنظومة القانونية الدولية، والحفاظ عليها من اهتزاز مكانتها أمام الرأي العام العالمي، والبحث في طرق تحريك دعاوى قضائية ضد الكيانات الغاصبة. كما شددوا على مركزية القضية الفلسطينية للامة العربية والعمل على دفع المجتمع الدولي للاعتراف بفلسطين وحقوقها الكاملة.

وقد أكد القائمون على هذه الندوة العلمية، التي نظمتها كلية الشريعة والاقتصاد، أن طوفان الأقصى، سيظل "راسخا في أذهان الشعوب، فرغم المساحة الجغرافية المحدودة التي تدور فيها رحى الأعمال العدائية، إلا أن الوضع في قطاع غزة والإشكالات القانونية والإنسانية الكثيرة التي يثيرها، لم يبق حبيس هذا النطاق الجغرافي، أو حتى محيطه الإقليمي، بل امتدت ظلالة لعدد من الدول والشعوب التي تختلف مشاربها وانتماءاتها وتوجهاتها السياسية، والتي يتواجه فيها الحق ومبادئ الإنسانية مع القوى الامبريالية الحديثة، متمثلة في حكومات هذه الشعوب ذاتها أو حكومات أجنبية".

وقد استوجب حسب المنظمين للتظاهرة، تسليم الضوء على ما يروّجه هؤلاء من أكاذيب، خصوصا وقد تزامن الأمر مع الحديث عن نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يبدل نظام أحادي القطب سطر لرده من الزمن معايير مزدوجة، يطالب فيها الضعفاء - في نزاعات مسلحة غير متكافئة بالإذعان لأحكام القانون الدولي الإنساني ويرصدتهم بالعقاب في إطار تفعيله لآليات دولية من حال المخالفة، ويزكي في الوقت ذاته إفلات الأقوياء من أي مساءلة أو عقاب، بل إنه يوجد لهم غطاء سياسيا وعسكريا لانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني العربي، من خلال إلباس الحق بالباطل والخوض في مغالطات فكرية وقانونية يتم فيها التلاعب بمصطلحات ومفاهيم مثل "المقاومة والإرهاب، الأسرى والرهائن حق الدفاع الشرعي والعدوان، الأضرار الجانبية والجرائم العمدية".

وقد أكد الدكتور كمال لدرع، عميد كلية الشريعة والاقتصاد، لدى كلمته الافتتاحية، أن الجزائر كان لها وسبيل موقف واضح ومشرف من العدوان على غزة، والوقوف التاريخي واللامشروط بجانب القضية الفلسطينية وتدعيمها ونصرتها ماديا ومعنويا.